

ابراهيم الامين

إما كبراة وإما بكري؟

هدنة الأعياد التي يجري الحديث عنها الآن، والتي بشر بها طرفا الصراع، أي السيد حسن نصر الله وبعده الرئيس سعد الحريري، هي هدنة لها ما يبزرها، لأن الجميع في حالة انتظار، ولعبة الأوراق المستورة تسود طاولة اللاعبين الكبار في لبنان وفي المنطقة، ويصعب توقع نتائج استثنائية في وقت قريب جداً.

في حسابات الأطراف الأساسية، يمكن ملاحظة الآتي:

- من جانب حزب الله، ثمة اقتناع يتكون أكثر من السابق بأن صدور القرار الاتهامي أمر شبه محتوم، وأن إمكان تأجيله أو إلغائه يحتاج إلى دور استثنائي من جانب السعودية، وهو أمر غير محسوم بعد. لكن الأهم بالنسبة إلى الحزب، هو أن عملية المواجهة مع المحكمة ومع المتعاونين معها داخلياً، انطلقت فعلاً، وأن ما جرى حتى الآن يمكن اعتباره عنصراً إيجابياً، وخصوصاً على صعيد معركة الرأي العام.

كذلك، فإن في حزب الله اقتناع بأن الأمور لا تسير باتجاه مواجهة شاملة كما يفترض كثيرون، وأن الحزب الذي يملك القدرات الكبيرة، سياسياً وأمنياً وعسكرياً، وحضوراً كبيراً داخلياً وإقليمياً، ليس مضطراً إلى إدارة الأمور بالطريقة التي يتصورها البعض له. لكنه حريص أكثر من أي وقت على عدم الانجرار إلى أي نوع من المواجهات المسلحة. ومع ذلك، فإن الحزب يلفت إلى أن أي محاولة من جانب الخارج أو من جانب أطراف داخلية للتمار عليه وعلى المقاومة

الانتظار لكسب الوقت وتجميع أوراق تفاوض بعد صدور القرار الاتهامي

قد تسقط هذا الحرص وتقوم نحو أوضاع جديدة. وفي رأي العقل البارد في حزب الله، فإن أي تسوية يمكن أن تحصل قبل صدور القرار الاتهامي ستكون لها مفاعيلها الحاسمة داخلياً، بينما ستكون الأمور مختلفة كلياً في حال صدور القرار.

- من جانب الرئيس سعد الحريري، فإنه الآن يقف عند حافة الهاوية. ثمة استنفار في محيطه وبين كوادره، وثمة خطط متنوعة، بينها ما يخص مرحلة صدور القرار الاتهامي وما بعد ذلك وتصورات وتقديرات بشأن طريقة تعامل حزب الله مع الأمر. لكن الواضح أن الحريري يرفض الآن أي نوع من المساومة على المحكمة أو على القرار الاتهامي، وهو يميل إلى القول إن أي تسوية لن يكون لها مكان قبل صدور القرار الاتهامي.

ويعتقد الحريري أن القرار سيصدر قبل نهاية السنة، وهو يدعو المقربين منه إلى التعامل مع الأمر بجدية، وأنه لن يقبل بأي نوع من التفاوض قبل صدور القرار، وهو مستعد لتسويات تمنع الانفجار ولكن ليس بأي ثمن، وهو يشير إلى أن المناخات الإقليمية والدولية لا تساعد كثيراً على حل سريع، لكنه يترك للسعودية أمر التفاوض مع سوريا ومع دول أخرى، وهو متفهم لأي حل، شرط ألا يفرض عليه فرضاً.

يتصرف المقربون من الحريري على أساس أن المواجهة آتية، وأن المسألة الآن مختصرة في عملية كسب للوقت، وأن المهم هو عدم الرضوخ تحت ما يسميه هؤلاء «تهويلات الطرف الآخر»، وهم يوردون في معرض تقديرهم لما ستكون عليه الأوضاع لاحقاً، أن حزب الله لن يكون حراً، ولن يكون قادراً على القيام بعمل كبير من النوع الذي حصل في 7 أيار من عام 2008، وأنه إزاء احتمال حصول ذلك، فإن الحريري وأنصاره سيخوضون معركة «سلمية لتحرير المدن من أي احتلال يقوم به حزب الله، وأن الجمهور مستعد لمواجهة من هذا النوع».

في غضون مرحلة الانتظار هذه، تبدو الأطراف المعنية في وضعية الانتظار المقلق، لكن الجميع يتهدب الحديث عن انفجار كبير، وهو ما يؤثر عملياً على تصرفات الجمهور وسلوك القيادات السياسية من الدرجتين الثانية والثالثة، وخصوصاً أن الانتظار يمنع كلا الطرفين من الانجرار إلى معركة في غير التوقيت المناسب، ما يدفع إلى الاعتقاد بأننا نعيش مرحلة تجميع الأوراق التفاوضية للمرحلة المقبلة أو مرحلة ما بعد صدور القرار الاتهامي. وقد تفرض هذه العملية سلسلة من الخطوات، من بينها تعطيل أو تجميد عمل مجلس الوزراء لمنع فريق الحريري من خسارة ورقة شهود الزور، فيما لا يبدو الطرف الآخر مستعداً لترك الأمور تسير كأن شيئاً لا يحصل.

أما على صعيد المؤسسات الرسمية، وخصوصاً الأمنية منها، فإن أجواء القلق لا تقل خطورة وتوتراً، ولا سيما أن السيناريوات المتداولة تشير إلى احتمالات كثيرة، من بينها تعرض المؤسسات الأمنية الرسمية بدورها لضربات غير عسكرية لكنها تؤدي إلى شلها.

ولأن الواقع الذي يعيشه فريق الحريري دقيق للغاية، فإن الخطوات من جانبه تأخذ شكلاً مختلفاً. وفي هذا السياق، يمكن تفسير خطوة اعتقال أو توقيف الداعية السلفي عمر بكري في طرابلس أمس على أيدي عناصر من فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي، وفي مدينة طرابلس على وجه التحديد، إذ فسرت الخطوة بأنها إشارة عملية من الجهاز المذكور إلى جهوزية عملانية لديه، وأنه يحكم السيطرة على مفاصل رئيسية في عاصمة الشمال. كذلك هي إشارة اعتراض على أي مسعى لتحويل موقف الداعية بكري الرافض للمحكمة الدولية أو التعاون معها إلى موقف قابل للتعميم، سواء أكان في صفوف الإسلاميين أم وسط أجواء شعبية أخرى.

لكن يبدو أن ثمة رسالة أكثر حساسية وُجّهت إلى القواعد الاجتماعية والطائفية التي يمثلها بكري، وهي أن على القيادات الوسطية أن تأخذ في الاعتبار أنها أمام خيارين لا ثالث لهما: إما الانضواء في المعركة على طريقة النائب محمد كبراة، وإما التعرض للتهميش والتهشيم على طريقة عمر بكري.

من تظاهرة العلمانيين في بيروت (أرشيف - هينم الموسوي)



الترامواي (شارع محمد الحوت)، فكان يقطنه 80 في المئة من المسيحيين. في ذلك الوقت كان الاختلاط «فعلياً». كان تجد مبنى تقطنه عائلتان مسيحيتان وأخرى مسلمة.

الغوص في الأسباب يعني البحث في التاريخ السياسي والنفسي الاجتماعي لأجيال أرادت حصر نفسها باللون الواحد. يقول حطب إن السبب الأساسي يكمن في «فقدان التصور الإيجابي عن الآخر، لأن الطائفة عرفت الأخرى في الأوقات الحرجة. وما إن يلتقي أحدهم الآخر حتى يعيد تشغيل الأسطوانة التي تتضمن الصفات المسجلة فتزدحم في رأسه عفوياً الأفكار المسبقة وتسيطر عليه». في المقابل، لأن الأمان مفقود في البيئة الطائفية المختلفة، يشعر الفرد بأنه «كلما زاد في عدائه للأخر نال استحسان جماعته، ما يزيد عزة ونفوذاً».

ماذا عن حارة حريك الشيعية اليوم، تلك التي عرفت الاختلاط قبل الحرب؟ بين بساين الليمون التي حلت محلها الأبنية، اختلطت الطائفتان المسيحية والمسلمة. كانتا تشعران بأمان باغتهن بسرعه في الانقراض. بدأت الحرب وترك المسيحيون الحارة بسبب الفلسطينيين لا اللبنانيين المسلمين، كما يقولون. غادروها، باعوا ممتلكاتهم باحثين عن مكان آخر. اليوم، يأتي بعض «الحازوين» المسيحيين إلى ضيعتهم الأم لحضور قداس الأحد. باتت الكنيسة هي المكان المشترك الوحيد بين الماضي والحاضر. إلا أن هذا الحنين لم يدفع أحداً منهم إلى العودة. صحيح أن البعض يعترف بأن الخوف من بيئة حزب الله كان أحد الموانع الأساسية، إلا أن تفاهم الحزب مع التيار الوطني الحر جعلهم يجرؤون على النزول إلى الضاحية للمشاركة في القداس، فيما استقرار الجميع في أماكن أخرى يمنعهم من العودة إلى الحارة.

لم يعترف أحد بأن الحنين إلى «الحارة» ليس إلى حارة اليوم التي تغيرت ديموغرافياً، وهذا سبب رئيسي للبقاء خارجاً. على كل حال، سيظهر مدى الحنين في حال تجاوب مسيحيي الحارة مع مشروع أبرشيتها بإنشاء مبنيين سكنيين بغية تشجيع المسيحيين على الإقامة في المنطقة.

بعض مسيحيي الحارة تجاوزوا الماضي، ولو بحدز، وبتأوا يزورونها. في المقابل، حتى اليوم، لم تطأ قدما نزهة «المنطقة الغربية». تشعر بأن خطراً يتهددها بمجرد وصولها إلى ذلك المكان الغريب. صديق ابنها مسلم، وقد اعتاد الإقامة عندهم في فترة الامتحانات. لم يكن ينتابها تجاه هذا الشخص المختلف طائفياً أي شعور بالخوف. إلا أنه بمجرد أن يقرر أحد أولادها الذهاب إلى «الغربية» تضع يدها على قلبها وتطلب من هذا الصديق المسلم حمايته؛ تعكس نزهة وجهة نظر لا تزال سائدة لدى جيل الحرب. إلا أن هذا الجيل نقل تجربته إلى الجيل الشاب، الذي ترسخ في لا وعيه خوف قد يفرض عليه ممارسات مختلفة حين يتطلب الأمر.

حتى سائقو سيارات التاكسي فرزوا مناطقاً. تخيل نفسك واقفاً على جادة سامي الصلح وتطلب خدمة التوصيل إلى عين الرمانة؛ أي المسافة نفسها إلى المشرفية. ستعرف فوراً أن من يرفض إيصالك هو مسلم ومن يقبل هو مسيحي يعمل في حدود منطقته.

يقول حطب إن الوضع في لبنان هو أشبه بالمقبرة. يتجاور الموتى من دون أن تجمعهم كلمة واحدة. كل في قبره. هذا يجاور ذلك. لكن الكلام مقطوع. الجميع يديرون ظهورهم للجميع.

على عدم مغادرة بلدتهم، فيما التنسيق جار مع حزب الله للمساعدة على تفهم الوضع ومحاولة الحد من توسع المسلمين إلى أكثر من الحدود المرسومة لهم.

يضيف عون أن نحو 60 في المئة من التلامذة في المدارس (المسيحية) هم شيعية.

«الشائعة» نفسها تنسحب على بلدية جزين. ينفي رئيس البلدية وليد الحلو

المنطقة التي خصصت لها اجتماعياً، لأسباب نفسية واجتماعية واقتصادية عدة. لكن، قد يجوز السؤال هنا: هل هذه الأسرة متأكدة من الحماية التي ستحظى بها إذا اندلعت الحرب؟ وماذا عن موقف جيرانها المسيحيين منهم؟ تقول إنه لا تجمعهم بجيرانهم سوى التحيزات الصباحية والمسيحية. نظراً لانهاكات الجميع، إلا أنهم لا يشعرون برفض هؤلاء المسيحيين لهم أو بجفلتهم منهم.

الوضع في لبنان دخل «أسوأ حالاته الديموغرافية ومستقبله الاجتماعي»، انطلاقاً من تكريس الفرز الطائفي والمذهبي في الأحياء والأبنية. هذا ما يقوله عالم الاجتماع زهير حطب. قد يكون هذا امتداداً صامتاً لفترة الحرب الأهلية، التي لم تستطع بعد انتشار الخوف من نفوس جميع اللبنانيين. حتى الجبل الجديد الذي لم يعش الحرب، تحول إلى ضحية لهذا الماضي الذي يرفض أن يوضع جانباً.

يتطابق تحذير حطب مع كثرة تداول الشائعات أو الحقائق عن فرز طائفي بدأ عدد من البلديات المسيحية تطبيقه علناً. هذه الشائعات طاولت بلديات الحدث وجزين وكفرشيما. يقول المسلمون، الشيعة منهم خصوصاً، إن بلدية الحدث أصدرت قراراً يمنع بيع المنازل والأراضي التي يملكها مسيحيون. قرآن نفاه رئيس البلدية جورج عون بشدة (رغم أنه تحدث عنه جهاراً على إحدى الشاشات)، لكنه لم ينف وجود مثل هذه الإجراءات. تبريره أنه ليس قراراً بقدر ما هو إقناع مسيحيي الحدث بعدم بيع ممتلكاتهم والبحث عن السكن في أماكن أخرى، راثياً إلى جهوده على أنها للحفاظ على هوية الحدث تكريساً للاختلاط الطائفي بين المناطق، وليست فرزاً!

دائرة نفوس الحدث تشير إلى ديموغرافية المنطقة على الأرض قبل الحرب. كانت مكونة من 9 آلاف ماروني، ألفي أرثوذكسي، 700 كاثوليكي، 700 شيعي و700 سني. دائرة النفوس حافظت على أرقامها هذه حتى اليوم، إلا أن واقعاً جديداً فرض نفسه بعد الحرب، ويتمثل بـ«التمدد الشيعي».

يضع عون خريطة الحدث فوق مكتبه. يشرح ديموغرافياً المنطقة حالياً ويقسمها قسمين متساويين: الجزء الذي تعرض للتمدد الشيعي) كان عبارة عن أراض زراعية غير مسكونة، باعها أصحابها المسيحيون من الشيعة بعد انتهاء الحرب، حتى كوّنوا الغالبية. أما القسم الآخر، الذي يعرف بالحدث الضيقة، فهو ذو الغالبية المسيحية، وهو الجزء الذي تسعى البلدية إلى طمأنة ساكنيه وحثهم

هذه التهمة، مشيراً إلى أنه «لم يعد هناك أراض للبيع في المنطقة». كيف يمكن تصنيف مناطق الحدث وفرن الشباك وبعدا وقلعة غيرها؟ يقول حطب: «نقضى عهد الاختلاط الطائفي، وبتنا نتجه نحو الفرز الطائفي والمذهبي في الأحياء والأبنية». يرفض استخدام عبارة اختلاط لأنها، في رأيه، وصف خاطئ للوضع القائم، مفضلاً كلمة تجاور، بمعنى عائلتين تسكنان جنباً إلى جنب بلا إضافات. ولتقريب فكرته، أعطى مثالا زوجاً وزوجة يجلسان على كنية واحدة، فيما يدير كل منهما ظهره للآخر. ويعطي حطب مثلاً آخر عن الجامعة اللبنانية. يقول: «كان الاختلاط الطائفي أمراً واقعاً. اليوم، طغى اللون الواحد على الجامعة». يتابع أن «ما نسبته 90 في المئة من الطلاب هم من لون واحد، مقابل 10 في المئة من طوائف أخرى، لكنهم مرغمون».

واقع فرضته الحرب وكريسته فترة ما بعد الحرب. يستذكر حطب أنه أجرى مسحاً سكانياً في عام 1973 لحي السيدة في رأس النبع، بالتعاون مع المطران غريغوار حداد، وبلغت نسبة المسيحيين في ذلك الوقت 65 في المئة. أما الخط الممتد خلف